التمايز المكاني والتنظيم المكاني

DR. ABHAY SINGH

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

التمايز المكاني هو دراسة توزيع الظواهر، البشرية منها والطبيعية، وكيفية ارتباطها السببي بظواهر أخرى مجاورة ، ضمن منطقة جغرافية محددة . يُعد مفهوم التمايز المكاني ، الذي تُرجم لاحقًا إلى منهج إقليمي ، أحد المناهج الثلاثة الرئيسية لفهم ودراسة الجغرافيا البشرية . أما المنهجان الآخران فهما التحليل المكاني ومنهج دراسة المظاهر الطبيعية . وقد حظي كل من التحليل المكاني ، المعروف أيضًا بالمنهج العلمي المنهجي، ومنهج مورفولوجيا المظاهر الطبيعية ، بشعبية واسعة ، حيث ادعى كل منهما أنه علم دراسة الجغرافيا . وقد ورد في كتاب ريتشارد هارتشورن "طبيعة الجغرافيا" (1939) تعريف حديث ومؤثر للجغرافيا كونها تمايزًا مكانيًا ، مستندًا بشكل خاص إلى حجج هيتنر. ووفقًا له ، فإن مفهوم التمايز المكاني في الجغرافيا يُظهر كيف تكشف المناطق الفريدة عن التباين المشترك للظواهر، وهو ما لا يمكن فهمه إلا من خلال تحديد هذه المناطق . يُعدّ مفهوم التمايز المكاني أحد المفاهيم الأساسية في الجغرافيا، وهو إمكانية تقسيم سطح الأرض إلى مناطق ، يمكن تمييزها وتصنيفها باستخدام معايير مكانية متنوعة.

ويُعد التمايز المكاني من بين أهم المناهج الكلاسيكية لدراسة الجغرافيا، ويعود أصله إلى العصور القديمة ، بدءًا من أعمال سترابو وصولًا إلى بطليموس . وقد تبلورت فكرة الخصائص المتغيرة لسطح الأرض بشكل أوضح في كتاب برنارد فارينيوس الضخم "الجغرافيا العامة" . يُنسب إلى فارينيوس الفضل في إثارة جدل جديد في الجغرافيا ، يتعلق بمنهجية هذا الموضوع . استمر هذا الجدل بين الجغرافيا الإقليمية والجغرافيا المنهجية لفترة طويلة ، وبرز مناصرون جدد ، مثل ريتشارد هارتشورن والبروفيسور شيفر، مؤيدين ومعارضين للمنهج الإقليمي على التوالي . ومنذ فارينيوس وحتى ريشتوفن وهيتنر، وجدت فكرة التفرد صدىً جديدًا في... مفهوم علم الجغرافيا الجغرافية. واجه هيتنر، الذي نادى بدراسة الجغرافيا كعلم جغرافي جغرافي ، بعض المقاومة من زميله أوتو شلوتر. فقد خالف شلوتر الرأي السائد لدى هيتنر، مؤكدًا أن الجغرافيا يجب أن تُعد علمًا لتشكل المظاهر الطبيعية . تطور مفهوم المظاهر الطبيعية من مفهوم المظاهر الطبيعية الطبيعية إلى مفهوم المظاهر الطبيعية الثقافية لكارل أو ساوير، الذي جادل بأن الجغرافيا يجب أن تحصر جميع مجالات بحثها في المظاهر الطبيعية الثقافية ، لكونها مفهومًا شاملًا .

مع أن فكرة تشكل المظاهر الطبيعية بدأت كشكل آخر من أشكال الدراسات الإقليمية ، إلا أنها انحرفت تدريجيًا نحو العلم المنهجي ، إذ دعت إلى تعميمات ذات تطبيق ونطاق عالميين ، وذلك في سياقها الأكاديمي. وجدت النظرة الجغرافية الجغرافية ، التي تحولت إلى منهج إقليمي ، أقوى مؤيد لها في كتابات ريتشارد هارتشورن . بلغت الجغرافيا الإقليمية في أمريكا ذروتها خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . ساهم ظهور ريتشارد هارتشورن (1899-1992)، الذي تتلمذ على يد علماء بارزين مثل هيتنر وتأثر بالمدرسة الكانطية ، في إثراء علم الجغرافيا من خلال مفهوم التمايز المكاني . وقد رأى هارتشورن **أن مفهوم التمايز المكاني وتفرد المناطق يحتلان مكانة مركزية في البحث الجغرافي**. وقد استخدم مصطلح "التمايز المكاني" ونشره على نطاق واسع ، حيث عرّف **الجغرافيا** بأنها علم دراسة التمايز المكاني. ورأى أن الجغرافيا تهتم بالاختلافات والتنوعات بين مختلف مناطق سطح الأرض. وفي كتابه الرائد "طبيعة

الجغرافيا" (1939)، أكد هارتشورن أن التركيز الأساسي للبحث الجغرافي هو دراسة الخصائص المتباينة لسطح الأرض، والتي أطلق عليها اسم التمايز المكاني.

ووفقًا لهارتشورن ، يتضمن مفهوم التمايز المكاني ثلاثة مفاهيم ؛ العلاقات المتبادلة بين أنواع مختلفة من الظواهر، والخصائص المتغيرة لهذه الظواهر، والتعقيدات التي تشكلها ، في مختلف مناطق الأرض ، وأخيرًا وليس آخرًا ، المظهر أو التعبير المكاني للظواهر/المجموعات . يُنسب إلى هارتشورن استخدام مفهوم التمايز المكاني ورعايته ونشره ، والذي ظهر في عمله الرائد "طبيعة الجغرافيا" . وقد أكد هارتشورن أن مفهوم التمايز المكاني، بكونه ركيزة أساسية للبحث الجغرافي، يتوافق مع المعرفة العامة بأن الأشياء تختلف في مناطق الأرض ، أجزاء مختلفة من سطح الأرض . ومن المفهوم الشائع أيضًا أن هذه الاختلافات تربطها علاقة سببية . إن تركيز هارتشورن الواضح على توزيع الظواهر والعلاقة السببية الكامنة بينها على سطح الأرض في حيز مكاني محدد ، وتجاهله للظواهر نفسها ، يؤدي إلى تفسيرات فردية .

بعبارة أخرى ، يتعلق التمايز المكاني بتحديد درجة التشابه/التجانس والاختلافات بين المناطق. وقد اتهمه أنصار التحليل المكاني/العلم المنهجي برؤية المواقع على أنها فريدة ، وتبرير الجغرافيا الإقليمية التقليدية التي يهيمن فيها التمايز المكاني على الجغرافيا على حساب التكامل المكاني (هاجيت، 1965). إن الاعتماد غير المبرر على خصوصيات المناطق على حساب الاهتمام أو التركيز على الشكل والنمط والعملية الجغرافية الواسعة ، بالإضافة إلى سبب هذا التوزيع المكاني، جعل العلم المكاني/العلم المنهجي يصرف الموضوع عن الاهتمام المركزي بالمناطق كمجموعات مكانية من الظواهر المترابطة . يُعدّ فهم طبيعة وخصائص الاختلافات المكانية المنتشرة في مختلف مناطق سطح الأرض، وكيفية ترابط هذه الاختلافات، أحد التحديات التي تواجه الجغرافي. ويُصبح هذا الأمر ضروريًا لفهم طبيعة المناطق المختلفة للأرض المتغيرة .

ويُشير مفهوم التمايز المساحي إلى إمكانية تقسيم سطح الأرض إلى مناطق مختلفة بناءً على التوزيع المكاني للظواهر على رقعة أرضية معينة . ويعتمد ترسيم المنطقة الجغرافية على عامل موحد يتمثل في التجانس في سمة جغرافية واحدة أو أكثر، أو حدث أو ظاهرة ، وهو عامل فريد في حد ذاته . ويُعدّ تقسيم سطح الأرض إلى مناطق تُظهر درجة من التجانس من حيث التوزيع المكاني للظواهر داخل حدودها، وتكون متميزة وفريدة عن غيرها من المناطق المماثلة، الفكرة المحورية لمفهوم التمايز المساحي . وقد شكّل التمايز المساحي، إلى جانب علم الجغرافيا الجغرافية، الخلفية المفاهيمية والنظرية للجغرافيا الإقليمية، وذلك من خلال تصوّر الفضاء على أنه يتكون من وحدات قابلة للتمييز، يمكن تمييزها عن بعضها البعض بناءً على مجموعة من الظواهر أو المعايير. أصبح هذان المفهومان، اللذان يُستخدمان بشكل متبادل ، مرادفين للمنهج الإقليمي في الجغرافيا . ويركز المنهج الإقليمي على دراسة المناطق التي يتم تحديدها على أساس التجانس الجغرافي.

الظواهر المتمركزة مكانيًا في الفضاء/سطح الأرض ضمن حدود معينة.

التنظيم المكاني هو دراسة الجغرافيا المُعبَّر عنها بنمط الظواهر وعملياتها . ويهدف إلى فهم شكل أو طبيعة وسبب التباين أو الاختلاف المكاني على سطح الأرض . وقد عرّف المؤتمر العلمي الأمريكي عام ١٩٦٥ الجغرافيا بأنها دراسة "النمط والعملية" . ويمثل هذا التعريف محاولة لإعادة إحياء مكانة منظور الزمان والمكان في دراسة هذا العلم . يتناول مفهوم التنظيم المكاني الأبعاد المكانية للظواهر ومظاهرها أما العملية فهي الجانب الزمني لنتيجة تعبير محدد . ويُشكل سطح الأرض، المُقسَّم إلى وحدات / مناطق / أراضٍ / مظاهر طبيعية ، وأحيانًا مظاهر ثقافية واجتماعية ، بناءً على التباين المكاني ، تركيبًا مكانيًا . ويُعنى التركيب المكاني هنا بـ"الكلّ المُعقَّد المُكوَّن من عدد من الأجزاء المُتحدة". يتألف التركيب المكاني للكل من مناطق متميزة وفريدة ، وتشمل العمليات المكانية الترتيبات المكانية والتنظيم والتفاعل المكاني للظواهر.

ويُشكل توزيع السمات الجغرافية والعلاقات المتبادلة والترابط فيما بينها، وما ينتج عنها من تعبير مكاني، منطقةً . ويتطلب التركيب المكاني فهم المناطق الجغرافية الفردية المتميزة (التي تتسم بالتجانس داخل المنطقة الواحدة والاختلاف بين المناطق) في وحدة متكاملة ، إذ تُركز فكرة أو مفهوم التنظيم المكاني على توزيع الظواهر وترتيبها في المكان . ويُعدّ السؤالان الرئيسيان : "لماذا" تُرتّب الأشياء على هذا النحو، و"كيف" يُنظّم هذا الترتيب أو نمط التعبير المكاني ، سؤالين بسيطين لكنهما في غاية الأهمية في علم الجغرافيا.

لماذا تُرتّب الأشياء على هذا النحو؟ وكيف يُنظّم هذا الترتيب أو نمط التعبير المكاني؟ من المثير للاهتمام أن التحدي الأساسي الذي واجه الجغرافيين لطالما تمثل في إيجاد نظام في التوزيع الفوضوي والعشوائي للظواهر على سطح الأرض ، وينبع هذا التحدي من التساؤل **عن "لماذا" و"كيف" يحدث هذا التوزيع.** يرتبط "لماذا" بالعملية نفسها ، بما في ذلك الزمن أو المنظور الزمني ، بينما "كيف" هو الشكل أو النمط ، أي المظهر المادي للعملية . المناطق هي في الواقع نتاج تفاعل هاتين القوتين المتلازمتين. يرتبط التنظيم المكاني أو التفاعل المكاني بالأنماط الجغرافية الواسعة وبأسباب هذا النمط أو الشكل أو التوزيع. لذا، **يركز التمايز المكاني على تقسيم سطح الأرض إلى مناطق بناءً على التشابه أو التجانس في توزيع الظواهر، بينما يربط مفهوم التنظيم المكاني بين الاختلافات بين الأماكن المختلفة ويرصدها من منظور شامل ومتكامل.**
تحوّل مفهوم التمايز المكاني، الذي يُستخدم أحيانًا كمرادف لمصطلح "الجغرافيا المكانية"، تدريجيًا إلى "المنهج الإقليمي" في الجغرافيا، بينما يبدو أن المنهج المنهجي قد تطور وارتقى من مفهوم التركيب المكاني عمومًا، ومن مفهوم التنظيم / التكامل المكاني خصوصًا ، مما أدى إلى أحد أشهر النقاشات في الجغرافيا : الجغرافيا المنهجية مقابل الجغرافيا الإقليمية.

الجغرافيا الإقليمية مقابل الجغرافيا المنهجية:

المنهج الوصفي مقابل المنهج العام، المنهج الاستنباطي مقابل المنهج الاستقرائي.

يسعى علم الجغرافيا ، بوصفه تمايزًا مكانيًا ، إلى وصف وتفسير الطبيعة المتغيرة للمناطق المتميزة والفريدة المنتشرة على سطح الأرض . تحدث الظواهر مترابطة على سطح الأرض ، وتُظهر تفاعلًا معقدًا للعلاقات السببية فيما بينها ، مما يجعل كل موقع / منطقة أو مساحة محددة على سطح الأرض فريدة من نوعها ، مع تمتعها في الوقت نفسه بقدر كبير من التشابه أو التجانس داخل حدود المنطقة . تكمن هذه الفرادة في مجموعة الظواهر الموجودة في مناطق فردية . ولذلك، تحاول الجغرافيا الإقليمية تنظيم المعرفة بجميع أشكال التمايز المكاني المترابطة في وحدات فردية محلية من المنطقة ، والتي يجب تنظيمها في نظام تقسيم وتجزئة لسطح الأرض الكلي. يهتم المنهج الإقليمي بإنشاء تقسيم لسطح الأرض إلى مناطق فريدة بناءً على وصف التوزيع المكاني للظواهر مع مجموعة من العلاقات السببية المعقدة بين الظواهر، الموجودة مكانيًا داخل حدود المنطقة . مع ذلك، ومن المفارقات ، أن التجانس والتشابه في سمة جغرافية واحدة أو أكثر، أو حدث أو ظاهرة، يُعدّان المحور الأساسي للجغرافيا الإقليمية . فالمنطقة ، كونها عنصرًا لا غنى عنه في هذا المنهج ، متجانسة ضمن حدودها ، لكنها في الوقت نفسه فريدة ومتميزة ، وتختلف اختلافًا كبيرًا عن غيرها ، مُقسِّمةً وجه الأرض إلى مناطق مختلفة . وتتسم عملية تقسيم المنطقة أو ترسيم حدودها بالديناميكية . ويمكن إنشاء أي عدد من التقسيمات الإقليمية وفقًا لحاجة البحث الأكاديمي ومتطلباته ، استنادًا إلى معايير التفرد والتجانس والحدود (الحدود: لفصل منطقة عن أخرى) . تبحث الجغرافيا الإقليمية في علاقات الظواهر داخل كل منطقة ، ولكن في الوقت نفسه ، يجب أن يبقى الوصف التفسيري لخصائص الماضي ثانويًا للغرض الأساسي ، لأنه يُسهّل فهم الحاضر (أدهيكاري). لا تقتصر مناهج الجغرافيا الإقليمية على دراسة البيئة

الطبيعية وأشكالها فحسب ، بل تشمل أيضًا الخصائص البيئية البشرية لكل منطقة ، بما في ذلك الخصائص الديموغرافية ، والبنية المهنية ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية ، فضلًا عن السلوك الثقافي والسياسي.

ولفهم الترابط بين ظواهر منطقة ما ، تُحدد عناصر البيئة الطبيعية والبشرية ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إلى جانب الأنشطة الاقتصادية والبنية المهنية . ويساعد التحليل المكاني وتوليف جميع العلاقات المتبادلة المعروفة بين الظواهر على رسم صورة فريدة للمنطقة قيد الدراسة .

وأحيانًا يُركز على استقرار البنية الإقليمية أو عدم استقرارها بمرور الوقت لتقييم ما إذا كانت الظواهر الموصوفة (التوزيع المكاني والعلاقات السببية الكامنة وراءها) ثابتة أم ديناميكية . لا تتوافق الجغرافيا الإقليمية مع صياغة قوانين عامة ونظريات شاملة ، لأنها تُعنى بوصف وتفصيل التنظيم المعقد في مناطق فريدة . علاوة على ذلك ، فإن طبيعة الجغرافيا تجعلها علمًا ميدانيًا يستحيل فيه الاكتفاء بمتغيرات مستقلة وتابعة دون تدخل متغيرات خارجية تؤثر على النتائج . بعبارة أخرى ، لا يمكن التحكم في الوضع التجريبي في الجغرافيا، وبالتالي، لا يمكن صياغة قوانين عامة وفقًا لهذا النهج .

يسعى النهج الإقليمي ، بدلًا من القوانين العلمية ، إلى :

1- وصف مجموعة الظواهر بدقة استنادًا إلى الملاحظة التجريبية والموضوعية.
2- تصنيف الظواهر إلى مفاهيم عامة.
3- تفسير الظواهر ونمطها المكاني في منطقة ما بناءً على التحليل والتركيب المكاني.
4- ترتيب هذه النتائج بطريقة منظمة.

يشجع التحليل الإقليمي على دراسة جميع الظواهر وترتيباتها المكانية بطريقة منظمة ، مركزة في مكان محدد أو وحدة / منطقة معينة ضمن مساحة محددة . يقسم المنهج الإقليمي العالم إلى مناطق متميزة ، لكل منها خصائصها الفريدة بناءً على ترتيب الظواهر وتجلياتها المعقدة نتيجة لتفاعل العلاقات السببية بينها . ويتم هذا التقسيم الإقليمي مع مراعاة المتطلبات الأكاديمية والفكرية ، ثم تُعدّ الدراسة المتعمقة لكل جانب من جوانب منطقة معينة المنهج الأساسي في الجغرافيا الإقليمية . بعبارة أخرى ، تسعى الجغرافيا الإقليمية إلى دراسة "كل شيء عن واحد" ، وهي عكس المنهج المنهجي الذي يهدف إلى "واحد عن الكل."

أما الجغرافيا المنهجية ، فتُنظّم وفقًا لظواهر محددة ذات أهمية جغرافية عامة ، حيث تُدرس كل منها من حيث علاقات تمايزها المكاني بالظواهر الأخرى . وتتشابه الجغرافيا المنهجية مع العلوم المنهجية، إذ تُفسّر الوصف والتعميم . وتسعى الجغرافيا المنهجية إلى صياغة قوانين بناءً على الملاحظة التجريبية . ويُسعى إلى أن تكون هذه التعميمات أو القوانين المصاغة قابلة للتطبيق عالميًا من حيث أهميتها في التمايز المكاني . في الجغرافيا المنهجية ، يُدرس كل عنصر أو مجموعة عناصر ذات أهمية جغرافية من حيث علاقته بالتنوع الكلي للمناطق ، إذ يختلف من مكان لآخر في العالم أو أي جزء منه . تهتم الجغرافيا المنهجية بدراسة جانب واحد أو جوانب قليلة من البيئة البشرية أو الطبيعية ، وتحلل أدائها المتفاوت مكانيًا ، عابرةً المناطق . لذا، تُعنى الجغرافيا المنهجية بنظرة شاملة . ببساطة، تُدرس ظاهرة أو مجموعة ظواهر على مستوى العالم أو امتداد جغرافي محدد مسبقًا، بغض النظر عن الوحدات أو المناطق الفردية . بعبارة أخرى، يُعد التنظيم المكاني للمساحة المتصلة عبر الظواهر قيد الدراسة الفكرة المحورية للجغرافيا المنهجية.

اكتسب المنهج المنهجي ، بوصفه تحليلًا مكانيًا ، مكانةً بارزةً كمعارضٍ قوي للتمايز المكاني أو الجغرافيا الإقليمية . يكمن الاختلاف المفاهيمي الأساسي في كيفية دراسة الجغرافيا كموضوع . ركز المنهج الإقليمي ، الذي استغلّ رواج علم التضاريس والتمايز المكاني ، على دراسة تنوع الأرض في أماكن مختلفة من حيث المناطق . بينما دعا المنهج المنهجي إلى نهج تنظيمي مكاني شامل ومتكامل ، لا يقتصر على التفاعل

والتكامل المكانيين فحسب ، بل يشمل أيضًا التمايز المكاني . يهتم علم الجغرافيا بالجغرافيا المنهجية، ولذلك دعا أنصار هذا المنهج إلى صياغة قوانين عالمية للجغرافيا تتماشى مع العلوم الأخرى. تُضفي القوانين والتعميمات العالمية المصداقية ، وإذا أرادت الجغرافيا الخروج من دائرة الذاتية والتجريبية، فعليها وضع قوانين تجعلها أكثر موضوعية وعلمية . في هذا السياق، دافع البروفيسور شيفر بشدة عن صياغة قوانين في الجغرافيا . ووفقًا له ، "إن الترتيبات المكانية للظواهر أو السمات، وليس الظواهر نفسها، هي ما يجب على الجغرافي وضع قوانين بشأنه . لذا، يجب عد الجغرافيا علمًا معنيًا بصياغة القوانين التي تحكم التوزيع المكاني لبعض السمات على سطح الأرض." (شيفر، 1953).

يسعى المنهج المنهجي أيضًا إلى صياغة مجموعة من الفرضيات ، التي يمنحها تأكيدها مصداقية تجريبية . آمنت الجغرافيا المنهجية إيمانًا راسخًا بالمنهج المعياري ، بينما دافعت الجغرافيا الإقليمية عن المنهج الإيديوغرافي . يهتم المنهج المعياري بالعام والشامل ، وينص على أن الجغرافيا يجب أن تركز على صياغة القوانين العلمية ، لا أن تقتصر على مجرد تطبيقها . من جهة أخرى ، وعلى النقيض من المنهج المعياري، يهتم المنهج الإيديوغرافي بالفريد والخاص . برز كلا المنهجين بعد جدل هارتشورن وشيفر حول الاستثناء ، حين صُوّرت الجغرافيا الإقليمية التقليدية على أنها إيديوغرافية في جوهرها ، وغير قادرة على المساهمة في التعميم الفعال .

ما يزال كلا المنهجين وثيق الصلة بالنموذج المتغير في الجغرافيا . فقد شهد التحول التدريجي نحو التحليل المكاني ، بدلًا من التمسك بـ"التفرد" ، عودة الرغبة في البحث عن التعميم وصياغة القوانين . أعاد ديفيد هارفي، أحد أبرز النقاد الاجتماعيين والكتاب غزيري الإنتاج ، والذي قاد كوكبة الجغرافيين في العصر الحديث ، التأكيد على أهمية المنهج المعياري بقوله : "**من خلال نظرياتنا ، ستعرفوننا**" . وعلى امتداد مسيرة هذا التخصص منذ منتصف القرن العشرين (نقاش هارتشورن وشيفر حول الاستثناء) ، بُذلت جهود متفرقة وفردية لوضع تعميمات وصياغة قوانين علمية في الجغرافيا . وقد قوبلت هذه الجهود بأصوات قوية مماثلة تُطالب بأن تجريد البحث الجغرافي من "التفرد" لا ينبغي أن يكون هدف العلم . فقد اعتقد جغرافيون مثل غيلكا أن الجغرافيا البشرية لا تحتاج إلى نماذج ونظريات خاصة بهم ، بينما اشتهر هاجيت وأولمان ، دون ابتعاد جذري عن الاهتمام الأصلي للجغرافيا وتعريفها الذي وضعه هارتشورن، بوضع نماذج ونظريات لمعالجة الدراسات المكانية في الجغرافيا .

تزعم الجغرافيا الإقليمية ، كونها دراسة للتوزيع المكاني للظواهر مع التركيز على خصوصية المنطقة ، أنها لا يمكن أن تخضع لقوانين عامة وعالمية ، لأنها عاجزة عن دراسة العلاقات السببية في صورة متغيرات مستقلة وتابعة ، دون استبعاد تأثير المتغيرات الخارجية ، وهو ما يتوافق مع المنهج الإيديوغرافي . في المقابل ، وجد المنهج المعياري أو منهج وضع القوانين ملاءمةً في العلوم المنهجية التي تسعى إلى صياغة قوانين عامة وعالمية لجعل تخصصاتها أكثر موضوعية وعلمية . وقد استوعب المنهج الإقليمي المنطق الاستقرائي ، بينما اعتمد المنهج المنهجي المنطق الاستنتاجي كطريقة وأداة فعالة لجمع المعلومات والبيانات . اعتمد كارل ريتر المنطق الاستنتاجي كمنهجية في منهجه الإقليمي ، بينما اعتمد هومبولت، الذي يُعد على نطاق واسع جغرافيًا منهجيًا ، المنطق الاستقرائي كمنهجية لجمع المعلومات.

ينطلق المنطق الاستقرائي من الفرد إلى العام، بينما **ينطلق المنطق الاستنتاجي من العام إلى الفرد** . بعبارة أخرى ، في المنطق الاستقرائي ، تُصاغ عبارة عامة أو ما يشبه القانون بناءً على دراسات الوحدات / الحالات الفردية . وتُصبح هذه العبارات العامة بمثابة مقدمة لصياغة النظريات والقوانين العامة ونماذجها في العلوم الاجتماعية . أما المنطق الاستنتاجي ، فيُعنى باستخلاص النتائج من العبارات / النظريات العامة أو القوانين الكونية وتطبيقها على الوحدات الفردية . وقد لعب هذان النهجان الفكريان لدراسة وتفسير وتحليل

الاختلافات المكانية (الجغرافيا الإقليمية) والتنظيم المكاني ، وهو عنصر لا ينفصل عن التركيب والتحليل المكاني (الجغرافيا المنهجية) ، دورًا هامًا في ثنائية المنهجية / الأسلوب في الجغرافيا . ثمّ فصّل في ردّه من خلال دراسته "وجهات نظر حول طبيعة الجغرافيا" ، التي أراد دراستها كامتداد لعمله السابق "طبيعة الجغرافيا" ، أن الجغرافيا ، بحكم طبيعة موضوعها، يجب أن تقتصر على وصف وتفسير حالات فردية منفصلة (مناطق).

مناظرة ريتشارد هارتشورن والبروفيسور شيفر:

كتب البروفيسور شيفر، وهو اقتصادي تحوّل إلى جغرافي في جامعة أيوا ، بحثًا بعنوان "الاستثنائية في الجغرافيا" ، نُشر بعد وفاته عام ١٩٥٣. وعد البحث ، على نطاق واسع ، معارضةً قويةً للمنهج الإقليمي السائد في الجغرافيا المعاصرة . وسرعان ما أصبح مرجعًا لمجموعة من الجغرافيين الشباب الذين شعروا بأنهم محاصرون في جوّ أكاديمي راكد وقصير النظر وجافّ ، يهيمن عليه النموذج الإقليمي / الكوري . وكان نشر البحث بمثابة نسمة هواء منعشة. انتقد شيفر بشدة الادعاء "الاستثنائي" للجغرافيا الإقليمية ، والذي أضعف قدرة الجغرافيا على صياغة قوانين علمية . ودعا إلى تبني فلسفة ومنهجية الوضعية العلمية . ورفض رفضًا قاطعًا الادعاء بأن الجغرافيا عاجزة عن صياغة قوانين وتعميمات نظرًا لطبيعتها المتأصلة في تفرد المناطق . ويؤكد النموذج الجغرافي الذي دافع عنه هارتشورن **أن الجغرافيا علمٌ فريدٌ ذو تفاعل معقد بين العديد من المتغيرات التي لا يمكن التحكم بها (كما هو ضروري لإجراء التجارب في العلوم المخبرية) ، وبالتالي ، لا يمكن إجراء تجارب مضبوطة لدراسة النتائج في الجغرافيا ، مما يجعل هذا التخصص غير متوافق مع صياغة قوانين عامة وعالمية ، كما هو مطلوب في العلوم المنهجية** .

وفي معرض دحضه لهذا التصور، جادل شيفر بأن معظم العلوم ، بما في ذلك الفيزياء والاقتصاد، تتعامل مع ظواهر فريدة ، ولا يمكن للجغرافيا أن تدعي أي وضع خاص بناءً على ذلك . فجميع العلوم تدرس أحداثًا فريدة تسعى إلى تفسيرها بقوانين عامة ، والجغرافيا ليست استثناءً . دافع بشدة في بحثه عن ضرورة صياغة قوانين تتعلق بالتوزيع المكاني للظواهر (ترتيباتها وأنماط توزيعها) على سطح الأرض ، وليس الظواهر نفسها . وأشار إلى **أن الترتيبات المكانية للظواهر هي ما يختص به علم الجغرافيا، وليس الظواهر ذاتها.** ووفقًا لشايفر، فإن **الجغرافيا** هي علم التوزيع المكاني، وقد فصّل الفرق بين طبيعة القوانين التي تُوضع في الجغرافيا وقوانين العلوم الاجتماعية الأخرى . وادعى أن القوانين الجغرافية هي قوانين نمطية أو شكلية ، بينما قوانين العلوم الاجتماعية الأخرى هي قوانين إجرائية . وشدد على ضرورة فتح المزيد من قنوات التواصل بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية الأخرى للتفاعل ، وذلك لفهم تجمعات الظواهر على سطح الأرض بشكل أفضل . يمكن فهم منطقة محددة بشكل أفضل بالاستعانة بقوانين العمليات التي تحكم وظائفها. بمعنى ما ، كان البروفيسور شيفر، مثل أكرمان، من دعاة النهج متعدد التخصصات في دراسة العلوم الاجتماعية .

جاء رد ريتشارد هارتشورن على شكل رسالة إلى محرر مجلة "حوليات(Annals) "
(حيث نُشرت ورقة شيفر في الأصل) ، وهي مجلة تصدرها الجمعية الأمريكية للجغرافيين(AAG) ، عام ١٩٥٤، تلتها ورقتان بحثيتان كاملتان لهارتشورن . نشر هارتشورن دراسة بعنوان "وجهات نظر حول طبيعة الجغرافيا" (١٩٥٩) . قدّم هارتشورن ردًا مفصلاً على ملاحظات شيفر . يقول هارتشورن بكلماته : "الجغرافيا هي في الأساس دراسة إقليمية تتناول التركيبة الفريدة (العلاقات المتبادلة) للخصائص في مناطق محددة من سطح الأرض ؛ هو وصفي إلى حد كبير: «لا حاجة لتطوير أي قواعد عامة ، باستثناء القانون العام للجغرافيا القائل بأن كل منطقة فريدة من نوعها» (هارتشورن، 1939). تمسك هارتشورن بمفهومه الأصلي للجغرافيا كعلم لدراسة التباين المكاني، وأكد مجددًا أن «الجغرافيا فرع من فروع المعرفة يسعى إلى وصف وتفسير

الطبيعة المتغيرة لسطح الأرض كونه عالم الإنسان» . كان يؤمن إيمانًا راسخًا بأنه على الرغم من أهمية «الزمن» في دراسة الجغرافيا ، فإن الهدف الرئيسي هو وصف الطبيعة المتغيرة للمناطق كما تتشكل من خلال السمات الموجودة في علاقات متبادلة ، أي علاقة وظيفية / سببية بين ظواهر ذات أصول متنوعة موجودة معًا في أماكن محددة في الوقت الحاضر. كما أوضح هارتشورن موقفه بشأن ضرورة صياغة قوانين علمية لتفسير الحالات الفردية . فالهدف الأساسي للعلم هو فهم الواقع ، وصياغة القوانين العلمية كمنهج أمر مهم وضروري إلى حد ما لتحقيق غاية الكشف عن الحقيقة . إلا أنه كان حازماً في تأكيده على أن من يعتقدون أن صياغة القوانين العلمية هي الهدف الوحيد للعلم يخلطون تماماً بين الوسائل والغايات.

كانت نتيجة مناظرة هارتشورن وشيفر تحولاً واضحاً في البحث الأكاديمي نحو الجغرافيا المنهجية من الجغرافيا الإقليمية في أمريكا ، بعد عام ١٩٥٠. وتزايد الإدراك والوعي بضرورة تطوير الجغرافيا لقوانينها ونماذجها ، ولتحقيق هذا الهدف ، عليها تبني منظور معياري للبحث عن العام في الخاص (الاستدلال الاستقرائي) . وقد عجّل هذا أيضاً بالتحول من التمايز المكاني إلى التكامل المكاني (التنظيم المكاني) ، مما أدى إلى خلق نمط مكاني في الحركة والتداول على شكل تفاعل مكاني . وقدّمت الجغرافيا ، بوصفها علماً مكانياً ، تفسيراً لهذه الأنماط بمساعدة قوانين الشكل أو القوانين المورفولوجية التي تقوم عليها.

الخلاصة

من المفارقات أن منظور هارتشورن للتمايز المكاني والتحليل المكاني (الذي يشمل التنظيم المكاني) يُحدد طرق النظر إلى المكان ، وليس ما يُنظر إليه . ركز كلا النهجين على التوزيع المكاني للظواهر وتجلي التعقيد نتيجة لتفاعل العلاقات السببية بينها . يتحدث النموذج الجغرافي ، الذي أُعيد إحياؤه في أفكار التمايز المكاني التي شاعها ريتشارد هارتشورن ، عن تقسيم سطح الأرض إلى مناطق متجانسة وفريدة ، بينما يشمل التنظيم المكاني ، كونه جانبًا أساسيًا من جوانب التركيب المكاني ، التكامل والتفاعل المكانيين. يعود التركيز على المنهجية كعلم منهجي إلى الأفكار المبكرة للتنظيم والتكامل المكانيين . يسعى مفهوم التنظيم المكاني إلى إرساء موضوع مشترك يتجاوز الاختلافات الإقليمية في مختلف أنحاء سطح الأرض . لا يُنشئ هذا النهج في دراسة هذا التخصص تقسيمًا بسبب التمايز المكاني إلى وحدات متجانسة ؛ على النقيض من ذلك ، تسعى الجغرافيا إلى الترتيب الشامل لتجمع الظواهر في الفضاء ، وتربط ، بمعنى ما ، بين وحدات غير متجانسة (تتسم بتجانس أو تشابه داخلي ضمن حدود منطقة معينة).

لدراسة التنظيم المكاني للظواهر، سعت الجغرافيا إلى صياغة قوانين عامة من خلال منهج قانوني . وقد تُرجم منهج علم الجغرافيا المكانية إلى جغرافيا إقليمية ، بينما مهّد منهج علم الجغرافيا المكانية ، عبر أساليب العلوم المنهجية، الطريق أمام منهج منهجي في الجغرافيا . مع الأخذ في الحسبان آراء مؤيدي المنهج الإقليمي الآخرين ، تبرز أهمية "التفرد واستحالة" التعميم (صياغة القانون) . كما يوضح هارتشورن ، من المثير للاهتمام أن الجغرافيا المنهجية تدرس كل عنصر، أو مجموعة عناصر ذات أهمية جغرافية ، من حيث علاقته بالتمايز الكلي للمنطقة ، بينما في الجغرافيا الإقليمية ، تُدمج جميع المعارف المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين جميع السمات في أماكن محددة - والمستقاة جزئيًا من أنظمة الجغرافيا المنهجية المختلفة - من حيث العلاقات المتبادلة بين هذه السمات ، لتوفير صورة شاملة لجغرافية تلك الأماكن. (هارتشورن، 1939).

يبدو أن المنهجين المنهجي والإقليمي على مفترق طرق ومتناقضين ، إلا أنهما يشتركان في العديد من أوجه التشابه ، ويلتزمان بالمنظور الأوسع لتوزيع الظواهر على سطح الأرض . **تحتاج الجغرافيا ، كعلم ، إلى كلا المنهجين لدراسة الموضوع، لفهم الظواهر، ومن خلال تعبيرها وتوزيعها الجغرافي، المنطق**

الكامن وراءها (الذي يُطلق عليه في علم الجغرافيا المنهجية قانون العملية). تُعد الجغرافيا المنهجية ضرورية لفهم الاختلافات المكانية في كل نوع من أنواع الظواهر، والأسباب / المبادئ والعمليات الكامنة وراء تعقيد العلاقات فيما بينها . لفهم الخصائص الجغرافية لمنطقة ما مقارنةً بغيرها ، لا بد من دراسة مجمل السمات المشتركة بين مختلف المناطق / الوحدات ، وهو ما يُشكّل المحور الأساسي للمنهج الإقليمي في الجغرافيا . لا يقتصر الترابط بين المنهجين على الجانب النظري فحسب ، بل يتداخلان فكريًا . فكل منهما قائم على الآخر، ولا يمكن النظر إلى أحدهما بمعزل عن الآخر. تسعى الجغرافيا النظامية إلى صياغة القوانين والتعميمات ، بينما تهتم الجغرافيا الإقليمية بـ"التفرد" . يُطبّق التعميم على المنطقة الفريدة لفهم أفضل للكل الشامل.

يمكنكم مشاهدة فيديو حول التمايز المكاني والتنظيم المكاني.

References

Hartshorne, R., 1939 (new print 1976) the Nature of Geography. Lancaster. Pennsylvania: Association of American Geographers.

Hartshorne, R. 1954: Comment on exceptionalism in geography, Annals, Association of American Geographers.

Hartshorne, R. 1939. The nature of Geography: A Critical Survey of Current Thought in the Light of Past. Lancaster, Pennsylvania. Association of American Geographers.

Hartshorne, R.1959. Perspective on the Nature of Geography, Chicago: Rand McNally.

Haggett, P., 1965, 1966: Locational Analysis in Human geography. London, Arnold / New York St. Martin's Press.

Schaefer,F.K. 1953 Exceptionalism in Geography: A methodological examination. Annals of the Association of American Geographers 43.

Adhikari, Sudeepta , 1995 Fundamentals of Geographical thought, Chaitanya Publishing House, University road Allahabad.

Peet, Richard. 2011 Modern Geographical Thought , Rawat Publication, Jaipur.